

التاريخ: 2012/4/18

المحترم **سعادة رئيس محكمة أبوظبي الابتدائية**

دبي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

القضية 2012/235 مدني كلي تجاري الموضوع:

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وإلى تكليفنا كخبير فني من قبل محكمة أبوظبي التجارية الابتدائية لإبداء الرأي الفني في القضية المذكورة أعلاه بتاريخ 2012/4/8، المرفوعة من قبل ضد ، نرفق لكم التقرير الفني.

وتقبلوا فائق الإحترام والتقدير،،

المهندس/محمد سليمان المرزوقي

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
التقرير الفني
الموضوع: القضية 2012/235 مدني كلي تجاري

محتويات التقرير:

1. مهام الخبير وفقا لقرار المحكمة الموقرة
2. نبذة عن مسار إعداد التقرير والجهود المبذولة
3. المستندات التي تم الإطلاع عليها
4. نتائج البحث والحقائق التي تم التوصل إليها مع الطرفين والإجابة على إستفسارات المحكمة الموقرة
5. الخلاصة

أولاً: مهام الخبير وفقا لقرار المحكمة الموقرة:

1. الإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها
2. الإطلاع على العقد المبرم بين الطرفين
3. بيان الأعمال التي قامت بها المدعية وتكلفتها وبيان المدة المتفق عليها للإنجاز
4. بيان إذا تم إنجاز الأعمال حسب المواعيد المتفق عليها
5. بيان أن كانت الأعمال المنجزة حسب المواصفات المتفق عليها
6. بيان المبالغ التي تسلمتها والمبالغ المستحقة لها وتاريخ استحقاقها
7. تحقيق أوجه دفاع الطرفين توصلا لتصفية الحساب بين الطرفين

ثانياً: نبذة عن مسار إعداد التقرير والجهود المبذولة:

1. تم إستلام امر التكاليف بتاريخ 2012/4/8
2. تمت الدعوة بالفاكس للطرفين لتقديم كافة المستندات المتوفرة بتاريخ 2012/4/9
3. تم عقد الأجتماع بين الطرفين بتاريخ 2012/4/17 في موقع وكيل المدعية. ولم يحضر أحد عن المدعى عليها ولم يتم تقديم أية مستندات.
4. تم إعداد التقرير بتاريخ 2012/4/18

ثالثاً: المستندات التي تم الإطلاع عليها:

- تم الإطلاع على كافة الوثائق المقدمة من المدعية إضافة إلى التالي:
1. العقد بين الطرفين
 2. صورة من المستندات المالية
 3. مذكرة المحامي

رابعاً: نتائج البحث والحقائق التي تم التوصل إليها مع الطرفين والإجابة على إستفسارات المحكمة الموقرة:

يمكن أن أخلص إلى القول وبعد دراسة مستفيضة لملف القضية والأجتماع بالمدعية فقد توصلنا إلى أن الأعمال التي قامت بها المدعية تم انجازها وفقاً للأصول الفنية. ولم يحضر أحد عن المدعى عليها ولم تقدم المدعى عليها أية مستندات بالرغم من ارسالنا الدعوة بالبريد المسجل واشعار الحضور للأجتماع. **مرفق الأشعار.**

ومن خلال البحث التفصيلي في كافة المستندات المقدمة والأجتماعات بين الأطراف يمكن عرض النتائج على النحو التالي:

1. أن آلية التعاقد بين الطرفين هي اتفاقية مقاوله بالباطن لأعمال تكيف لأربعة فلل في مدينة خليفة. بتاريخ 2009/8/20 بمبلغ 394,000 درهم. وأن مدة الأنجاز شهرين وحسب اتمام الأعمال المدنية التي تقوم بها المدعى عليها.
2. أنجزت المدعية 90% من الأعمال حسب الجدول المتفق عليه.
3. أن قيمة الأعمال المنجزة هي 354,535 درهماً.
4. أن المدعية تسلمت مبالغ قيمتها 210,000 درهماً.
5. أن المدعية طالبت بتسديد المبلغ المتبقي وقيمه 144,600 درهماً بتاريخ 2011/6/20.
6. أن الأعمال المنفذة هي حسب المواصفات الفنية وفقاً للعقد.
7. أفادت المدعية أنها سلمت ضمانات أجهزة التكيف للمقاول الرئيسي.
8. أن المدعية نفذت الأعمال المتفق عليها وفقاً للمدة الزمنية المتفق عليها.
9. أن المدعى عليها وافقت على تمديد الفترة الزمنية لأستكمال الـ 10% المتبقية من الأعمال وبشكل مفتوح ودون تحديد زمن.
10. أن 90% من الأعمال انجز في يناير 2010 حسب إقرار المدعية.
11. أن سبب تأخير التنفيذ راجع إلى عدم جاهزية الأعمال المدنية والأنشائية المكلف بها المدعى عليها.
12. **وعليه فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:**

1. **الإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها**
تم الإطلاع على المستندات المقدمة من المدعية. أما بالنسبة للمدعى عليها فلم تقدم مستنداتها وفقاً للوقت الذي طلب منها. ولم تحضر الأجتماع.
2. **بيان الأعمال التي قامت بها المدعية وتكلفتها وبيان المدة المتفق عليها للأنجاز**
الأعمال المطلوبة من المدعية هي توريد وتركيب وتشغيل أعمال التكيف لعدد 4 فلل في مدينة خليفة. وأن المدعية نفذت 90% من الأعمال وفقاً للعقد وحسب المواصفات الفنية المتفق عليها. وأن التوقف من جانبها جاء بسبب عدم جاهزية الأعمال المدنية من قبل

المدعى عليها. ولا يوجد تاريخ محدد للإنجاز النهائي وفقا للتמיד الموافق عليه من المدعى عليها.

3. معرفة الثمن المتفق عليه والمبالغ المستلمة من المدعية
إن إجمالي قيمة المواد والأعمال المتفق عليها هو 394,000 درهما. أن قيمة 90% من الأعمال هي 354,6000 درهما وقد استلمت المدعية مبلغا إجماليا قيمته 210,000 درهما.

4. تحديد إن كانت المواد الموردة مطابقة للمواصفات
إن المواد التي وردتها المدعية للمدعى عليها كانت وفقا للمواصفات ومطابقة للمواصفات.

5. تاريخ استحقاق تلك المبالغ وسبب تقاعس المدعى عليها في التسديد
أن المتبقي في ذمة المدعى عليها لصالح المدعية هو 144,600 درهما وأن تاريخ استحقاق المبالغ هو 2011/6/20. وقد تقاعست المدعى عليها في سداد المبلغ بدون سبب.

خامسا: الخلاصة: (يرجى مراجعة ما ذكر أعلاه)

أن المخالصة النهائية للطرفين هي أن تقوم المدعية عليها بتسديد مبلغا وقدره 144,600 درهما (مائة و أربعة وأربعين ألف وستمائة درهما) من تاريخ 2011/6/20. وللمحكمة الموقرة تقرير نسبة الفائدة المقررة على هذا المبلغ منذ ذلك التاريخ إن شاءت.

(((((إنتهى))))))

محمد سليمان المرزوقي
الخبير الهندسي المكلف